Publication	Al Youm 7
Date	November 9, 2016
Circulation	150,000
Country	Egypt
Article Type	Government News
Headline	Pharmaceutical Industry caught between rising USD value and compulsory pricing
Page	06
Reporter	Waleed Abdel Salam

«صناعة الأدوية» بين سندان «ارتفاع الدولار» ومطرقة «التسعيرة الجبرية»

صناع الدواء يطالبون الحكومة بالتدخل لإنقاذ القطاع بعد زيادة مستلزمات الإنتاج المستوردة.. ومخاوف من تحمل الدولة 300 مليار جنيه

كتب - وليد عبدالسلام

لقرار تعويم الجنيه الذى اتخذه البنك المركزى نهاية الأسبوع الفائت، آثار إيجابية على الاقتصاد القومى، خاصة جذب رؤوس الأموال والاستثمارات، إلا أن قطاع الأدوية بات مهدداً جراء التداعيات السلبية لرفع قيمة الدولار، ووصوله إلى 17.25 جنيه، وذلك فى ظل التسعيرة الجبرية المفروضة على الدواء، والتى تم حسابها على القيمة السابقة للدولار أمام الجنيه «8.88»، وهو ما يهدد بإصابة المصانع والشركات العاملة فى مجال الأدوية بالسكتة القلبية، إذا لم تتدخل الدولة لإنقاذها، خاصة أن أغلب المادة الخام المستخدمة فى تصنيع العقاقير الطبية تستورد من الخارج.

وتُسعر جميع الأدوية فى مصر جبرياً، إما بحساب تكلفة الاستيراد للعقاقير المستوردة، أو بحساب تكلفة إنتاج المستحضرات المحلية المرتبطة بسعر خامات مستوردة، ويرتبط سعر تداول الدواء فى مصر بسعر صرف الدولار الذى يكون محدداً عن طريق البنك المركزى.

وكان الدكتور أحمد عماد وزير الصحة أكد أنه لا زيادة فى أسعار الدواء بعد قرار الحكومة بتعويم الجنيه، وأنه لن يتم تحرير سعر الدواء مطلقاً فى مصر، مشيراً إلى أن الفترة المقبلة ستشهد مراقبة على السوق وتوفير كل النواقص الدوائية، وأن التأمين الصحى الشامل سيحل أزمات توفير الدواء.

وأوضحت الدكتوره هالة عدلى حسين، الخبيرة فى تطوير الصناعات الدوائية، ورئيس شركة خدمات الدم بفاكسيرا سابقا، فى تصريحات خاصة لـ «اليوم السابع»: «أن تحرير سعر صرف الدولار قرار سليم، لكنه اتخذ دون مراعاة اعتبارات قطاع الدواء، مما أثر سلبيًا على قطاع صناعى مهم، حيث يوجد فى مصر ما يفوق الـ 140 مصنع دواء».

وأكدت الدكتوره هالة عدلى «أن تأثر قطاع الدواء بتحرير سعر صرف الدولار يتمثل فى أن المستحضرات والخامات التى استوردت قبل فترة وسُمح بتداولها عن طريق السلطات المختصة للدولار، ولم يتم تغطية اعتماداتها أو حساباتها المكشوفة حتى الآن، «بمعنى أنه تم الاتفاق على استيرادها بقيمة معينة للدولار «8.88» وسيتم الدفع وقيمة الدولار تصل لـ17.25»، وهو ما سيتسبب فى خسارة فعلية كبيرة، نظراً للفارق الكبير الذى تعدى الـ50٪ بين التكلفة الفعلية وأسعار التداول المحددة سلفاً وتم العمل بها.

وشددت الخبيرة فى صناعة الدواء على أن حل هذه المشكلة يستلزم تغطية هذه الحسابات أو الاعتمادات بالدولار عن طريق البنك المركزى، بسعر صرف تاريخ التعاقد، مؤكدة فى ذات الوقت «أنه لا يمكن القبول بفكرة تحرير سعر صرف الدواء، حرصًا على عدم المساس بالمريض المصرى وتحقيق السلم المجتمعى بتوفير الدواء دون زيادة».

وأشارت هالة عادلى إلى أنه يمكن أيضًا تغطية الفارق بين سعرى صرف الدولار عن طريق تأسيس صناديق خاصة مدعومة من الدولة للحفاظ على استقرار الوضع بثبات سعر الدواء، كما يمكن إنشاء صندوق خاص بين اتحاد نقابات المهن الطبية والشركات لتغطية الفارق، إضافة إلى بعض الصناديق الداعمة لمجال الصحة والدواء فى مصر»، على أن يتم تشكيل لجنة متابعة من الهيئات الحكومية والنقابية والأهلية لمتابعة الصرف والسداد وتوافر المستحضرات.

وأكدت رئيسة «خدمات الدم» السابقة على ضرورة تدخل الدولة لدعم مدخلات صناعة الدواء والشركات المحلية، التى تساهم بما يقارب 40 مليار جنيه لتغطية الاحتياجات المحلية، التى إن عجزت عن العمل وتوقفت فسوف تتحمل موازنة الدولة ما يقارب من 300 مليار جنيه لتغطية نقص المستحضرات المنتجة محلياً، مستنكرة أن يتم حساب أسعار المياه لصناعة الدواء تحت شريحة النوادى الترفيهية وحمامات السباحة.

بدوره رأى الدكتور شريف السبكى، العضو المنتدب للشركة المصرية لتجارة وتوزيع الأدوية أن لقرار تعويم الجنيه تأثيراتٍ إيجابية على صناعة الدواء، أولها أنه يحد من استيراد الأصناف الدوائية غير الأساسية، وهو ما يوفر جزءًا كبيرًا من العملة الصعبة التى تحصل عليها الشركات من البنك المركزى، وبالتالى تصبح الفائدة كبيرة على صعيد ضخ العملة التى تم توفيرها فى استثمارات دوائية لصناعة الأصناف الأساسية، وخاصة أدوية «البايوتكنولجى» وعلى صعيد تشجيع المماثل المحلية للأصناف غير الاساسية.

وكشف «السبكى» أن بعض الشركات العالمية ستتنازل عن جزء من أرباحها، بمعنى أنها ستتحمل فارق سعر الدولار، حتى لا تخسر مبيعاتها فى السوق المصرى الذى يتخطى الـ 90 مليون مواطن، مطالبا فى ذات الوقت بأن تتدخل الدولة لإحداث توازن وتخفيف الأعباء على الصناعات الدوائية، حيث إن تكلفة الخامات المستوردة للتصنيع المحلى والأدوية المستوردة ستزداد بنسبة 150٪ بسبب ارتفاع سعر الدولار.

ومن جانبه أكد الدكتور أحمد العزبى، رئيس غرفة صناعة الدواء بإتحاد الصناعات، أن الغرفة تتواصل مع المسؤولين لمناقشة مستقبل صناعة الدواء فى ظل تحرير سعر الصرف، مشيراً إلى الفترة المقبلة ستشهد اجتماعات مكثفة مع أطراف الصناعة لتفادى سلبيات تحرير سعر الصرف على القطاع الدوائى.

وأوضح «العزبى» أن الفترة المقبلة تحتم تغيير نظام التسعير، ليصبح أكثر مرونة، ويتسع لكافة المتغيرات الاقتصادية التى تطرأ على الصناعة.

وحذر الدكتور شريف راشد، رئيس مجلس إدارة إحدى شركات الدواء الخاصة من أن إجراءات تحرير صرف الجنيه وارتفاع أسعار الوقود يمكن أن تؤثر سلبيًا على قدرة مصانع وشركات الأدوية المحلية على تلبيه احتياجات السوق المحلية، نظرًا لارتفاع تكلفة المواد الخام المستوردة من الخارج، وكذلك زيادة أسعار مواد التغليف والتعبئة، مما يمثل عبأ على المنتج، حيث بدأ هامش الربح فى التآكل، وهو ما سيتسبب فى خسائر لن تستطيع الشركات تحملها، مما سينتج عنه توقف التصنيع وعدم توافر الأدوية للمرضى.

وأفاد الدكتور شريف راشد بأن الحل فى تضافر كل الجهود من وزارة الصحة وغرف واتحادات مصنعين وموزعين ونقابات من أجل إيجاد حلول للإعداد لمنظومة تسعير مرنة تحافظ على حقوق جميع الأطراف، بداية من المصنع وحتى المريض، وتكفل استمرار منظومة إنتاج الدواء على أكمل وجه. ودعا عضو رابطة مصنعى الدواء للبدء فوراً من جانب وزارة الصحة فى تطبيق نظام التأمين الصحى الشامل، حتى يتوفر الدواء فى مصر لكل المؤمن عليهم.